****

**جامعة سوهاج**

**كلية التربية**

**قسم أصول التربية**

**مقرر اختياري : في اقتصاديات التعليم**

 **( أنماط العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم وكيفية الاستفادة منها في تحسين نوعية التعليم بالمؤسسات التعليمية بالوطن العربي** )

 **من الإشكاليات الهامة في مجال التعليم قضايا الكلفة والعائد منها ، وما تتضمنه من جوانب التمويل والإنفاق وترشيده وتدعيم الربحية من هذا الإنفاق في هذا المجال ، وتختلف الرؤى في مناقشة هذه القضايا . وقد ظهرت ضرورات بحثية لإلقاء الضوء علي كافة الرؤى في مفاهيم الكلفة والعائد مع المحافظة علي الجودة في مجال التعليم العربي في ضوء التوسع في القطاع التعليمي لمقابلة النمو السكاني المطرد، ولتحقيق سياسات التعليم للجميع ، مع المحافظة علي جودة الأنشطة التعليمية والتربوية في هذا المجال .**

 ومع بروز أهمية جودة التعليم في تنمية القوي البشرية المنتجة مع ظهور احتياجات مالية ملحة لقطاعات خدمية أخرى تنافس التعليم في موارد المجتمع العربي ، باتت موارد القطاع العام في أحيان كثيرة غير كافية لتوفير الخدمة التعليمية المنشودة وذات الجودة العالية .

 وعليه أصبح متوقعاً ظهور مفهوم «مشاركة الكلفة Cost-Sharing» كواحد من أهم المفاهيم التربوية الحديثة ذات العلاقة بالسياسة التمويلية التعليمية، والتي تعني أن يتحمل الطلاب وأولياء أمورهم جزءًا ( أو كلاً ) من كلفة التعليم، سواء أكان ذلك في صورة رسوم دراسية أو خلافه، حيث إن بعض الدول الأخرى تلجأ إلي هذا المفهوم حول مشاركة الكلفة في تمويل التعليم الأساسي، كما أن سياسة مشاركة الكلفة تبدو سائدة عالميًا في تمويل التعليم العالي.
 وتجدر الإشارة إلى أن هناك مفهومين يتداخلان كثيرًا مع «مشاركة الكلفة»، هما بالتحديد: «استرجاع الكلفة Cost-Recovery» و«الشراكة في تمويل التعليم Partnership in Education Finance». فحين يتم الحديث عن مشاركة الكلفة Cost-Sharing، يبرز استرجاع الكلفة Cost-Recovery ، كمصطلح مصاحب (الجابري ، 2005م ) .

 هذا *وللكلفة والعائد منها في المجال التعليمي العديد من المفاهيم التي توضح معناها ودورها في مجال التعليم، فقد يترادف مفهوم "الكلفة" مع النفقات والجهد المبذول فيها، وهذه النفقات والجهد المبذول فيها قد تكون خاصة أي من قبل الأفراد، وقد تكون عامة، اجتماعية، أي من قبل المجتمع، بينما يترادف مفهوم "العائد" مع النفع والفائدة، ومن ثم فقد يكون هذا العائد متعلقاً بالفرد، أي بما يعود بالنفع علي الفرد، أو قد يكون عائداً عاماً متعلقاً بالمنافع التي تعود علي المجتمع من جراء هذه "الكلفة". وقد تتضمن "الكلفة" في مجال التعليم أكثر من الحسابات الظاهرة للنفقات من النقود، سواءٌ النفقات الخاصة، أي من قبل الأفراد، أو النفقات الاجتماعية، أي الكلفة الاجتماعية من قبل المجتمع، "فكلفة التعليم" تتضمن تقديراً لكلفة كافة الموارد التي تحملها اقتصاد أي مجتمع من أجل التعليم. وهذا يتضمن نفقات رواتب المعلمين، ورسوم التعليم في المدارس والجامعات، وقيمة اقتناء الكتب والأدوات والسلع المدرسية، إضافة إلي قيمة استخدام المباني والمعدات المدرسية، بالإضافة إلي تقدير الكلفة الكلية للاستثمار في التعليم بدلالة الفرص البديلة التي ضحي بها المجتمع ككل، أو الأفراد أنفسهم، إلي جانب قيمة وقت المتعلمين مقاساً بدلالة الاستخدامات الجارية والبديلة. وبمعني آخر فإن "كلفة التعليم" تتسع لتشمل كافة التكاليف الرأسمالية والجارية بالمعني الشامل لهذه التكاليف .*

 *بينما يتضمن "العائد" في مجال التعليم ما يُوسم بالعائد النقدي الخاص الذي يعود علي الفرد المتعلم، وما قد يكون عائداً عاماً، أي يتعلق بالمنافع التقنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية التي تعود علي المجتمع من الكلفة والاستثمار في التعليم . والمنافع التي يتم الحصول عليها من الكلفة في التعليم تأخذ أشكالاً متعددة بعضها اقتصادي وبعضها غير اقتصادي ، بعضها شخصي، وبعضها اجتماعي ، فالفرد يستفيد من التعليم عن طريق حصوله علي وظيفة معينة ودخل نقدي منها، وكذلك التمتع بحياة جيدة وبمنتجات حضارية في مجتمعه. كما أن التعليم يسهم في النمو الاقتصادي لأي مجتمع، وفي زيادة الدخل القومي له، بالإضافة لعوائد التعليم الأخرى في مجال العمل ونظام التأمينات والعلاج وأنماط الترفيه وغيرها من الفوائد المكتسبة من التعليم، إلي جانب العوائد الاجتماعية من التعليم مثل تأثير التعليم علي صحة الأفراد، وعلي أنماط سلوكهم، وعلي كيفية إنفاق الأفراد لدخولهم، إلي جانب دور التعليم في الارتقاء بنظام القيم في المجتمع، وإنماء جوانب المواطنة الصالحة والانتماء لدي الأفراد، إضافة إلي إسهامات التعليم في تنمية جوانب التوافق النفسي والسلوك الصحي السوي وتربية الأبناء والاستهلاك الرشيد، إلي جانب دور التعليم في الوقاية من الجرائم.*

 ومع تزايد القناعات بأهمية التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وجدت البلدان العالمية – لاسيما البلدان النامية- نفسها في مأزق كبير فيما يتعلق بالكيفية التي تستطيع من خلالها توجيه نصيب أكبر من مواردها للاستثمار في هذا المجال الهام .

 وقد سعت دراسات سابقة إلي تقييم مدى نجاح سياسات المشاركة في كلفة التعليم في المجتمع العربي من خلال التقييم المقارن لتجارب البلدان التي انتهجت هذا الأسلوب التمويلي، سعياً لاستخلاص ما يفيد منها في ترشيد سياسات تمويل التعليم العربي(الجابري ، 2005م ).

 ***وفي ضوء تعاظم مفاهيم العائد من التعليم، وفي ظل الأزمات الاقتصادية، وندرة الموارد،والانفجار السكاني، وما يتبعه من تزايد تدفق الطلاب علي التعليم، إلي جانب تزايد كلفة التعليم بشكل مستمر، تزداد الحاجة إلي دراسة علاقات الكلفة بالعائد كرابط حيوي بين المدخلات البشرية في النظام التعليمي العربي وبين عملياته وأهدافه ومخرجاته.***

 ***وقد اعتمدت الدراسات والبحوث السابقة في وصفها لمظاهر* العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم علي *العديد من المداخل البحثية المتمايزة في منهجياتها البحثية منها المدخل البحثي حول التقرير والمقارنة والترابط بين الكلفة والفوائد من التعليم ، ومنها مداخل تحليل الكلفة والمنفعة، والكلفة والفعالية من التعليم، إلي جانب المناهج البحثية التي اعتمدت بحوث العمليات القائمة علي استخدام النماذج والدوال الرياضية في تقديرها لأنماط العلاقات السببية بين الكلفة والعائد في مجال تحسين التعليم. ومن أجل تحسين نوعية التعليم ينظر المخططون في مجال الإدارة التربوية إلي كافة أنماط العلاقات بين الكلفة والعائد في مجال التعليم، والخيارات المطروحة في هذه العلاقات من أجل تفعيل الإنفاق علي التعليم وتنويع مصادر تمويله وتعظيم العائد المرجو من هذه الكلفة في هذا المجال. وقد أقرت دراسات وبحوث سابقة رؤى تقريرية بوجود عوائد إيجابية عديدة من تعليم أفراد المجتمع تزيد عن الكلفة في مجال التعليم، كما قدمت دراسات وبحوث سابقة أدلة وصفية في مدي الترابط بين الكلفة والفائدة من التعليم لدي الأفراد في سوق العمل والعمالة. كما ركزت رؤى بحثية عديدة علي المقارنة بين كلفة التعليم والمنفعة النقدية المتوقعة في المستقبل، سواء علي مستوي الفرد أو المجتمع. وقد عارضت رؤى اقتصادية ومجتمعية نماذج تحليل الكلفة والمنفعة النقدية المتوقعة من التعليم واعتبرتها عمليات تحليل لا تؤدي إلي نتائج مضمونة في تحسين نوعية التعليم، وإلي جانب هذه الرؤى البحثية في علاقات الكلفة والعائد توجد علاقات أبرزت معدل الكلفة والفعالية أو معدل الكلفة والكفاية الداخلية والخارجية لنظام تعليمي ما، إلي جانب تقدير علاقات الكلفة بالعائد استناداً إلي مدخل النماذج والدوال الرياضية ومدخل الجودة وإمكانية الاستفادة من مفاهيم الجودة في قطاع الأعمال التجارية والصناعية ومقاييسها المختلفة في تحسين العوائد الإنتاجية من التعليم .***

**وقد أوضحت دراسة (الجابري ، 2005م ) غياب دراسات ترشيد السياسات التمويلية عن الساحة العربية. ولعل أبرز ما يمكن ذكره وعلى صلة بهذا الشأن محلياً (مدخل الكوبونات) وإمكانية الإفادة منها في ترشيد سياسات تمويل التعليم العربي. ولكن الكوبونات، كأحد مداخل السياسة التمويلية، يختلف عن مشاركة الكلفة؛ فبينما يتركز هدف الكوبونات في الارتفاع بمستوى الكفاءة الاقتصادية للنظام التعليمي من خلال إدخال قوى السوق في التعليم والتنافس بين المؤسسات التعليمية، دون أن يترتب عليه تخلي الحكومة عن شيء من التزامها بتمويل التعليم، فإن مدخل مشاركة الكلفة يعد أكثر شمولية في أهدافه.
 والواقع أن دراسات تمويل التعليم أتت معظمها لتركز على استعراض التجارب المجتمعية بهدف تسمية بعض مصادر التمويل الإضافية والبديلة عن التمويل الحكومي، ولم يركز أي منها على النظرية الاقتصادية التي تبرر السياسات التمويلية ومحاولة تشخيص حالة النظام التعليمي بغرض تحسينه من خلال ترشيد سياساته التمويلية.
 ومن ثم تمحورت مشكلة هذه الدراسة في استحضار كافة أنماط العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم ومناقشتها في ضوء الرؤى البحثية المعاصرة في مجال الجودة المأمولة من الأنشطة التعليمية ومن ثم الاستفادة منها في تحسين نوعية التعليم المطلوبة في المجتمع العربي .**

**وقد حول هذا المقرر الاختياري الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي : ما أنماط العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم ؟، وكيف يمكن توظيف هذه الأنماط في تحسين نوعية التعليم العربي ؟ . وقد تفرع من هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية : 1- ما الرؤى البحثية المتمايزة التي عالجت العلاقة بين مفاهيم الكلفة والعائد في مجال التعليم ؟. 2- ما الأساليب والطرائق البحثية التي تضمنتها هذه الرؤى البحثية في تحديد نمط العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم ؟. 3- كيف يمكن توظيف نتائج هذه الرؤى البحثية المتمايزة في تحسين نوعية التعليم العربي ؟.**

**- مصطلحات المقرر :**

 **الكُلفة في مجال التعليم :  *يُنظر إلي "الكلفة" علي أنها أموال تدفع مقابل تحقيق منفعة معينة. وتعبر "الكلفة"- من هذا المنظور الاقتصادي - عن تضحية بوحدات نقدية، وهذه يمكن قياسها والاستدلال عليها وتحديدها مسبقاً. وعلي هذا يمكن القول بأن "الكلفة" -بهذا المعني- تمثل ما هو متوقع من تضحيات مالية لازمة لتحقيق أهداف معينة، علي أن تكون هذه التضحيات بناءً علي تصرف رشيد ويمكن توقعها من جانب الإدارة (نانسي ، 1996، ص 187) . وهذه الرؤى لمعني "الكلفة" ضيقة المعني ومحدودة الوصف في المجال التربوي، إذ تتركز اهتماماتها حول المعني النقدي- أي النفقات النقدية، وتتجاهل الجهد الفردي والمجتمعي المستتر والمبذول في هذه "الكلفة"، خاصة حين يتعلق الأمر بمجال التربية والتعليم. فالكلفة علي التعليم منها الكلفة المنظورة وغير المنظورة ، ومنها ما يتحمله الطلاب والآباء، إلي جانب الأجور النقدية التي يمكن أن يحصل عليها الطلاب من فرص العمل التي تتاح لهم أثناء انتظامهم بالمدارس، وثمن الأرض والمباني التي يهبها الأهالي. والي جانب هذه النفقات الجارية توجد نفقات دورية،ونفقات عامة أو اجتماعية علي التعليم. وتعرف الكلفة في مجال التعليم علي أنها مجموع النفقات التي يتحملها المجتمع في سبيل الحصول علي مخرجات التعليم. وقد عرف (غنايم ، 1990 ، ص 36) الكلفة التعليمية للطالب بأنها كل ما يخص الطالب الواحد من مجموع ما ينفق علي التعليم من قبل الدولة، علي أن هناك "كلفة" أخري ناتجة عن إنفاق الأسرة علي أبنائها (تكلفة الأسرة)، بالإضافة إلي تكلفة الفرصة البديلة.***

 ***وعرف John,1991,p.56) )"الكلفة" التعليمية بأنها جملة الأموال التي تنفق علي النظم التعليمية من أجل تحقيق أهداف قومية اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية. ورأي (أتكنسون ، 1993 ، ص ص 21-49) أن "كلفة" التعليم تشمل الكلفة المباشرة بما تشمله من أموال ينفقها الطلاب والمجتمع علي التعليم مباشرة، إلي جانب الكلفة غير المباشرة،وهي تعني كلفة الفرصة والاختيار والكلفة الاستثمارية. وقد أضاف (Bates,1994,) إلي هذه الكلفة في مجال التعليم تكاليف التقنيات الموجودة حالياً للتدريس، وللتدريس عن بعد، وكلفة الساعة التي يكون فيها أو ينفقها الطالب في اتصاله مع كل تقنية في مجال التعليم. وقدم (رحمة ، 1994، ص 125) تعريفه لكلفة التعليم بأنها مجموع القيم المادية والمالية التي تنفق أو ينبغي إنفاقها لإنتاج مخرجات معينة من الموارد البشرية.* ومن استعراض هذه التعريفات للكلفة بدلالة النفقات العامة والخاصة في مجال التعليم يمكن استخراج أهم جوانب الكلفة في هذا المجال، وهي الكلفة الحكومية المتمثلة في الأجور والمرتبات وفي النفقات الدورية علي التعليم، إلي جانب أجور المباني وثمن الأراضي والمعدات والأجهزة المدرسية ونفقات التقنيات التكنولوجية في مجال التعليم، إضافة إلي الكلفة الخاصة المتمثلة في المصروفات الإضافية التي يتحملها الطلاب وأولياء الأمور في مجال التعليم. كما تتضمن جوانب هذه الكلفة الأجور النقدية التي كان يمكن كسبها من فرص العمل أثناء مراحل التعليم المختلفة (كلفة الفرص الضائعة). *وقدم (Walter and McMahon,1992) نوعاً آخر من الكلفة في التعليم تمثلت في نفقات إعداد المناهج وأجور المعلمين والتجهيزات المادية والعلمية، ونفقات التدريب العملي وكلفة المعارف الاقتصادية التي تقدمها المدارس المهنية والفنية، فهذه كلها تؤثر علي معدل العائد من التعليم.***

 ***وقد أورد (عابدين ، 2000) بعض المصطلحات التي تتصل بمفهوم الكلفة في مجال التعليم منها كلفة الموارد الحقيقية Real Resource Cost مثل أعداد المدرسين وساعات عملهم، وعدد الكتب المدرسية وغيرها، ويمكن أن تقاس هذه الموارد بدلالة قيمتها النقدية، ويعبر عنها ككلفة نقدية أو تمويلية. والكلفة العامة Public Cost وهي التي تدفع أو تمول بواسطة الحكومة. والكلفة الخاصة Private Cost التي يتحملها الطلاب وأسرهم في شكل مصاريف مدرسية، ومصروفات إضافية وشراء زى المدارس والكتب وغير ذلك من المستلزمات، والتكلفة بالأسعار الجارية Current Prices، والتكلفة الجارية Current Cost التي ترتبط بخدمات العاملين والإمدادات القابلة للاستهلاك ، وتكلفة الوحدة Unit Cost التي تقابل الطالب أو الفصل أو المدرسة أو المعلم، أو أي وحدة قابلة للتعريف، وتكلفة الفرصة Opportunity Cost وهي القيمة التي كان من الممكن كسبها لو استخدمنا هذه النقود في البديل الأكثر ربحية، وتكلفة العوامل Factor Cost وهي تعني الأسعار المدفوعة عن طريق التربية لعوامل الإنتاج التربوي- أي جملة الموارد التربوية مثل المعدات والمباني وغيرها والنفقات الإجمالية Total Expenditures وهذه تشمل عادة النفقات الجارية والرأسمالية لفترة موازنة معينة.***

 **وهكذا تتمثل الكلفة التعليمية في محورين رئيسيين هما النفقات الثابتة والنفقات المتغيرة: النفقات الثابتة لا تتغير مع تغير أعداد الطلاب مثل نفقات التجهيزات المادية والعملية وأجور المباني وغير ذلك من النفقات اللازمة لتمويل النظم التعليمية. أما النفقات المتغيرة فتتمثل في نفقات إعداد المناهج ومرتبات العاملين ونفقات تدريباتهم في مجال التعليم، إلي جانب النفقات الخاصة التي يتحملها الطلاب وأسرهم في شكل مصروفات مدرسية وإضافية، بالإضافة إلي القيم النقدية التي كان من الممكن كسبها لو استخدمت هذه النفقات النقدية في بديل آخر أكثر ربحية (كلفة الفرص). *ومن تجميع التعريفات الخاصة بالكلفة في مجال التعليم في المحورين الرئيسيين السابقين واستخراج الأبعاد التي حواها كل تعريف منتمي لأي من المحورين السابق الإشارة إليهما يمكن استنتاج المفهوم الشامل للكلفة في مجال التعليم والتي تتمثل في حساب نفقات أي مرحلة تعليمية من مراحل التعليم وتشمل المصروفات الدراسية، ونفقات المعيشة،ومرتبات المدرسين، وتكاليف الكتب والمعدات، والنفقات الشخصية، والمصروفات الإضافية، والدخل المفقود أو الدخل الذي كان مفترضاً أن يكسبه المتعلم لو لم يستمر في دراسته،مع مراعاة خصم الدخل الذي يحصل عليه الطالب من عمله خلال الدراسة وفي الإجازات (إن وجد)، يضاف إلي هذه النفقات نسبة ربح مركبة بالفائدة السائدة تبعاً لنسبة التضخم في المجتمع. وفي حالة التعليم المفتوح فتشمل الكلفة ما يسمي الكلفة التطويرية وكلفة عملية توصيل المعدات والأجهزة. وبناءً عليه فهناك كلفة ثابتة وكلفة متغيرة، وكلفة إجمالية . وهكذا اتسعت نظرة التربويين وتميزت بالتكامل والشمول في رؤيتهم لمفهوم "الكلفة" في مجال التعليم، كما تعددت البدائل في تقدير الكلفة المستقبلية للتعليم، فهناك الكلفة العامة والخاصة وكلفة التقنيات وكلفة الفرصة والكلفة الخاصة بالفرص الضائعة وكلفة التجهيزات المادية والعلمية وكلفة الموارد التربوية. غير أن (Stern,1997) له رأي في إشكالية كلفة الفرصة الضائعة، أو الفرصة البديلة، فهو يري أن بعض الطلاب يعملون فعلاً أثناء الدراسة، وهذه لها فوائد إيجابية وأخري سلبية. فمن الفوائد الاقتصادية لهؤلاء الطلاب الذين يعملون أثناء دراستهم العوائد النقدية المكتسبة، والخبرات المهنية، ومقومات المهن والوظائف التي تساعد في تنمية المهارات في أعمالهم مستقبلاً. أما العوائد السلبية علي هؤلاء الطلاب فتأتي غالباً علي حساب مستوياتهم الأكاديمية، فقد وجدت هذه الدراسة أن الطلاب الذين يعملون من 15 إلي 20 ساعة في الأسبوع يعانون ضعفاً أكاديمياً، ومستوياتهم التعليمية متدنية، وإنجازاتهم لواجباتهم المدرسية قليلة، أيضاً وجدت هذه الدراسة أن هذه العوائد السلبية تقل باضطراد بتناقص عدد ساعات العمل لهؤلاء الطلاب.***

***وهذه النتيجة- تحتم إعادة النظر في كلفة الفرص الضائعة بحيث يتم ربطها بمستوي الإنجاز التعليمي.***

***وهكذا فإن كلفة التعليم تعد من أعقد الموضوعات التي يواجهها التعليم وأكثرها إثارة للرؤى النقدية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة. وقد ظهرت اتجاهات تدعو إلي ضرورة مساهمة القطاعين العام والخاص من خلال الاعتماد علي الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص والرسوم الدراسية، فالمجتمع بكامله يستفيد من الاستثمار في التربية. وبناءً عليه فإن الإنفاق علي التعليم يجب أن تتحمله الدولة والأفراد والمستفيدين من القوي البشرية المتعلمة، كما يجب ترشيد الكلفة في التعليم من خلال ترشيد الكلفة الحكومية مع العمل علي زيادة كفاءة التعليم.***

***- العائد من التعليم :***

 ***تحدد مفهوم العائد، بوجه عام، بأنه المكاسب النقدية التي تتحقق من العمليات الاستثمارية طوال فترة الإنتاجية. وهذه نظرة ضيقة المعني في معني العائد، ولا تتمشي مع العائد المأمول في مجال التعليم، حيث يُنظر إلي التعليم علي أنه قوة إنتاجية ذات عائد وعلي أنه يقوم بوظيفة اقتصادية وقد بدأت ملامح هذه الرؤية تتضح خلال العقود الماضية علي أيدي وغيرهم. (Adam Smith)،(Alfred Marshall)، (John Stuart)***

***ومع ظهور نظريات الاستثمار في رأس المال البشري- والتي تطورت في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في أواخر الخمسينات وأوائل الستينيات- بدأت التساؤلات تثار حول العلاقات المتبادلة بين التعليم واقتصاديات الأفراد والمجتمعات علي السواء، وكيف يمكن أن يساهم التعليم في توزيع الدخول النقدية بين أفراد المجتمع الواحد، إلي جانب تأثيرات التعليم علي الصحة العامة للمواطنين* Psacharopoulos,1985, p. 1546*.***

 ***هكذا فإن التعليم له عوائده المفيدة في تقدم المجتمعات الإنسانية وتطورها: فمن العوائد الإيجابية للتعليم علي المجتمع الإنساني تقدم المعارف وظهور التكنولوجيا الحديثة وازدهار وسائل المواصلات. هذا إلي جانب أن هناك علاقة ما بين مستويات إنتاجية الأفراد وبين مستوياتهم التعليمية، وأن التعليم- غالباً- ما يؤدي إلي تحسن نسبي في مستوي الإنتاجية بين الأفراد. ويوجد من يفترض أيضاً أن التعليم يساعد علي تنمية المهارات والقدرات وسمات الشخصية، وأن التعليم أحد ركائز التطور الاقتصادي والاجتماعي للفرد وللمجتمع علي السواء.***

 ***كما ينظر إلي التعليم علي أنه من أفضل الوسائل لكسب القيم الاجتماعية والاتجاهات التي يشترك فيها جماعات كثيرة من المجتمع، أو قطاعات منه، وبذلك يساعد التعليم علي زيادة تكيف الأفراد مع المجتمع، والتعليم يكسب قيم الاعتماد علي النفس والرغبة والدافعية لتحقيق التقدم الذاتي .***

 ***وقد جاءت فكرة العائد في مجال التعليم في المجتمع العربي وتطورت علي أيدي علماء التربية فيها، حيث انتهت وجهة نظر التربويين في المجتمع العربي إلي أن التعليم استثمار أو إنفاق إنتاجي، فالمعارف والمهارات التي يتلقاها الفرد خلال عملية التعليم تؤثر بطريقة مباشرة في إنتاجية الفرد وفي أسلوب حياته،وبالتالي في اقتصاديات واجتماعيات المجتمع ككل. والتعليم يعطي هنا عائداً معيناً في المستوي الاقتصادي والاجتماعي.***

 ***هذا ودراسة العوائد في مجال التعليم تعددت وتشعبت فشملت القدرة علي استعمال وسائل الترفيه والاستمتاع بها، إلي جانب تحسين مستوي المعيشة نتيجة زيادة الإنتاج والدخل ، كما اشتملت عوائد التعليم علي عناصر مرتبطة بالتنمية مثل تحقيق حياة أفضل للمجتمع بالأسلوب العلمي المدروس، وتحقيق الرخاء الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاستقلال الذاتي بصوره المختلفة سياسياً واقتصادياً وثقافياً . وذهب (عمار ، 1992 ،* ص185*) في تحليله للعائد من التعليم إلي أن للتعليم- إلي جانب علاقته بتطوير إنتاجية العمل كماً وكيفاً، وتحسين الكفاية الإنتاجية- تأثيراً في أبعاد التنمية الشاملة بمختلف جوانبها حتى يكون التعليم فعالاً. ومن بين تلك الأبعاد الجوانب الصحية وقاية وعلاجاً، بين الأطفال والشباب، والذكور والإناث. كما أن للتعليم إسهاماً بالغاً في التنمية البشرية، وفي التنمية العامة، وتشير القرائن والخبرات إلي أن عائده قوي ومؤثر في تحقيق التنمية المستقبلية في المجتمع العربي .***

***أما (Hirsch,1991 ,* p. 112. *) فقد صنف عوائد التعليم إلي عوائد فردية Individual Benefit وهي مجموع الفوائد التي يحققها التعليم للفرد بعد الانتهاء من الدراسة بالمراحل التعليمية التي التحق بها، وعوائد اجتماعية Social Benefit وهي عبارة عن مجموعة الفوائد التي يحققها التعليم لكل أعضاء المجتمع. أما (Larry and Brinkman,1991,* pp. 41-44.*) فقد صنفا العائد في مجال التعليم إلي عائد فوري يتمثل في حصول الفرد علي خدمة أو ثمرة إنتاجية في لحظة القيام بها دون استمرار عائدها إلي فترات مستقبلية، وعائد استثماري يتمثل في حزمة من الخدمات أو الثمرات الإنتاجية التي يحصل عليها الفرد طوال حياته، وهذه الحزمة تنقسم إلي نوعين: عائد مادي اقتصادي يتمثل في مجموع الأموال النقدية أو العينية التي يحصل عليها الفرد، إلي جانب عائد اجتماعي يتمثل في ارتفاع مستوي الإنتاجية في المجتمع بما يؤدي إلي زيادة الدخل القومي، ومن ثم زيادة دخول الأفراد في هذا المجتمع.***

 ***وقد أثبت (Dickson,1992*, p. 46*) أن من أهم أسباب تواجد مشكلات التنمية القومية في جنوب أفريقيا كان غياب التجديد والإبداع في مجال التعليم، فهناك صلة وثيقة بين التخلف الاقتصادي والصراعات العرقية وبين الافتقار إلي التجديد والإبداع في التعليم.***

 ***وفحص (Solomon , 1993,* p. 59.*) العلاقة بين مستويات التعليم والسلوك الديني بين النيجيريين الكبار والراشدين الذين يعيشون في لاجوس بنيجيريا. وقد هدفت دراسته إلي معرفة شعور الناس هناك تجاه دور الدين في حياتهم،وتأثير التعليم علي السلوك الديني بينهم.***

***أما (Rust and Knost , 1994 ) فقد أكدا أن أهم عوائد إصلاح التعليم في دول وسط وشرق أوربا هو التحول الاجتماعي الذي حدث للفكر الاشتراكي في هذه الدول. وقد عرض هذان الباحثان كيفية رد فعل الأنظمة التعليمية للانهيار في منظومة القيم التي حدث هناك، والأفكار والقيم الجديدة من جانب القائمين علي السياسة التعليمية والباحثين والمعلمين، فالتعليم جعل الشباب في دول وسط وشرق أوربا يستجيبون للقيم والمثل الجديدة التي نمت بعد انهيار الفكر الاشتراكي هناك.***

***ويعرض (Epstein and Mc Gimm , 1999 ) رؤية سلبية للعائد الاجتماعي من التعليم، خاصة في الدول النامية والدول الاشتراكية سابقاً، حيث يري أن القيم الديمقراطية يتم تجاهلها بصورة كبيرة مع طلاب العلم ، مما يقلل من دور التعليم في رسم الاتجاهات الديمقراطية تمهيداً لتطبيقها في الحياة، فلم تصبح المدرسة في هذه المجتمعات أداة لتخليد الديمقراطية وإحداث عمليات الإصلاح الاجتماعي.***

***وهكذا توجد تباينات في النظرة إلي العائد في مجال التعليم،ويتعلق هذا الأمر بطرق تصنيف هذه العوائد، هذا من ناحية، ومن ناحية أخري، تبرهن هذه الدراسات علي المعني الواسع، والمفهوم الشامل للعائد في مجال التعليم مهما زادت كلفته.***

 ***وهكذا توجد تصنيفات عديدة للعائد في مجال التعليم، غير أن تصنيف هذه العوائد إلي عوائد اقتصادية وعوائد اجتماعية هو أكثرها شيوعاً في دراسات العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم. هذا ويتميز التربويون عادة في نظرتهم لهذا التصنيف في مجال العوائد الاقتصادية والاجتماعية بالتكامل والشمول فيما بينهما والعلاقات التفاعلية بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي أخذاً وعطاءً، تأثيراً وتأثراً، أو هكذا يجب أن ينظر التربويون لهذا المفهوم.***

**الرؤى البحثية المختلفة في مفاهيم الكلفة والعائد في مجال التعليم**

 يعرض المقرر الحالي أهم الرؤى البحثية التي ناقشت العلاقات المتبادلة بين مفاهيم الكلفة والعائد في مجال التعليم ، وهي كما يلي :

**- الرؤى البحثية التي اعتمدت مدخل التقرير في وصف علاقة الكلفة بالعائد في مجال التعليم.**

**- الرؤى البحثية التي اعتمدت مدخل المقارنة والترابط بين الكلفة والفوائد من التعليم .**

**- الرؤى البحثية التي اعتمدت مدخل تحليل الكلفة والمنفعة من التعليم.**

**- الرؤى البحثية التي اعتمدت مدخل تحليل الكلفة والفعالية من التعليم.**

**- الرؤى البحثية التي اعتمدت مدخل النماذج والدوال الرياضية في تقدير علاقات الكلفة بالعائد في مجال التعليم.**

**- الرؤى البحثية التي اعتمدت مدخل علاقات الكلفة بالعائد من خلال وسيط "الجودة" في مجال التعليم.**

**أولاً - الرؤى البحثية التي اعتمدت مدخل التقرير في وصف علاقة الكلفة بالعائد في مجال التعليم.**

 **كان استكشاف جدوى الاستثمار في التعليم مجال عمل بحثي مكثف على مدى عقود مضت، كما بات الدليل قاطعا على أن ثمة عائدات فردية واجتماعية مرتفعة تبرر الاستثمار في التعليم. كما لم يعد مهماً الاستثمار في التوسع الكمي للتعليم فحسب، بل إن الدليل البحثي يشير كذلك إلى أن الاستثمار في تجويد التعليم ذو عائد مرتفع ربما يفوق العائد من توسيع الالتحاق بالتعليم. وهذا يقتضي – بداهة- مزيداً من الإنفاق الاستثماري على التعليم، للارتفاع بمعدلات الالتحاق به ولمقابلة الكلفة العالية للارتقاء بمستوى جودته، وبالتالي زيادة الضغط على الموارد العامة المتاحة، مما جعل بعض الحكومات تقف عاجزة عن أن تفي بالتزامها بمجانية التعليم، في حين تنبهت حكومات أخرى إلى هذه المشكلة مبكراً ولجأت إلى سياسات تخفف عنها التزاماتها التمويلية نحو التعليم.
وتعد مشاركة الكلفة Cost-sharing أحد أبرز السياسات، والتي يترتب عليها أن يتحمل الأفراد المتعلمون (أو آباؤهم) جزءاً من كلفة تعليمهم. وإضافة إلى أنها تجلب موارد إضافية للتعليم كفيلة بتغطية النقص الحتمي في الموارد العامة، فإن ثمة مبررات لا تخلو من المنطق تشجع إتباع سياسة مشاركة الكلفة، على الأقل في بعض مراحل التعليم، تتمحور حول الكفاءة والجودة والمساواة وخلافها.
وفي المملكة العربية العربية، وبرغم الإنفاق السخي والجهد الاستثماري الكبير الذي تبذله الحكومة، إلا أن مؤشرات كثيرة ظهرت لتنبه إلى أن الالتزام بالسياسات التمويلية الحالية بات صعباً، وأن ثمة حاجة ملحة إلى مراجعتها، سواء ما يتعلق منها بالتعليم العام أو العالي (الجابري،2005م).
 *وقد جاءت دراسات بعض الباحثين حول العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم في أسلوب تحليلي تقريري، حيث أظهر هؤلاء الباحثون في تحليلاتهم فروقاً جوهرية بين المتعلمين وغير المتعلمين في جوانب عديدة متعلقة بالإنتاج والإنفاق والسلوك، مما دفعهم إلي "تقرير" وجود عوائد إيجابية من تعليم أفراد المجتمع تزيد عن الكلفة في مجال التعليم.***

***ومن بين هذه الدراسات التي اعتمدت علي أسلوب التقرير في مناقشة العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم دراسة (أحمد ، 1992،* ص ص 160-204*) عن تعليم المرأة العمانية والعائد من تعليمها، حيث قدم الباحث تصوراً تقريرياً عن كلفة تعليم المرأة العمانية والعائد الاجتماعي من تعليمها متمثلاً في الاستغلال الجيد لوقت الفراغ، وتقدير الذات، والإحساس بالمكانة الاجتماعية، وتطبيق المبادئ التربوية الحديثة في تربية الأبناء، ومساعدة الأبناء في فهم دروسهم وحل واجباتهم المنزلية، ومتابعة انتظام الأبناء في المدرسة والاستجابة الإيجابية لبرامج خدمة البيئة. وقد نادي (John , 1994 ) بزيادة إسهامات حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة الفيدرالية في تمويل التعليم، خاصة التعليم العالي من أجل ضمان العوائد الاقتصادية والاجتماعية منه، فمن وجهة نظره أن تحسين العوائد من التعليم مرتبط بزيادة الكلفة من أجل تحسين مستويات الإنتاجية في المستقبل.***

 ***وناقشت دراسة (السيد ، 1994) الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للاستثمار التعليمي في مصر والعائد الاقتصادي والاجتماعي من وراء هذه الكلفة.***

 ***كما أشارت دراسة (Bowen et al , 1997.) إلي أن مؤسسات التعليم العالي في المجتمع الأمريكي تؤثر في إنتاجية الأفراد وفي مجمل حياتهم، ويمتد هذا التأثير ليشمل تنمية البنية المعرفية والتربية العاطفية والأخلاقية للفرد، كما أن روح نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية تؤثر علي سلوك الفرد في كيفية قضائه لوقت فراغه،وفي المحافظة علي صحته.***

 ***وهكذا تضمنت الدراسات السابقة تحليلات تقريرية نظرية في العلاقة بين الكلفة والعائد الاجتماعي والاقتصادي من التعليم، وقد اتسمت بشمولية النظرة في أهمية العوائد الفردية الاقتصادية والمجتمعية. وتوحي هذه الدراسات ضمنياً بأن الكلفة في مجال التعليم تُعوَّض بشكل مجزي من خلال العوائد الاجتماعية والاقتصادية المتراكمة من التعليم علي الأفراد المتعلمين، وعلي المجتمع ككل، في صورة رفع مستوي الكفاية الإنتاجية في سوق العمل، للفرد وللمجتمع علي السواء.***

 ***وتفترض هذه التقارير أيضاً أن هذه العوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من التعليم للفرد وللمجتمع تسهم في زيادة الإنتاجية للفرد في سوق العمل، وبالتالي تعتبر مقياساً في تحسين النمو الاقتصادي في مجتمعاتهم.***

 ***كما أظهر هؤلاء الباحثون -في تحليلاتهم- عوائد اجتماعية عديدة للتعليم من خلال نشر المعرفة،وتوسيع الأفق، وترقية الشخصية، ومنع الجريمة، وتنمية سلوكيات الأفراد.***

 ***وأهملت هذه الدراسات المعالجات الكمية القياسية والعوائد النقدية وزيادة المكاسب من الدخول في تقديرها للعلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم. ومن الملاحظ وجود مبالغات في وصف العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم في هذه الدراسات، رغم ما فيها من اجتهادات ذكية في تفسير هذه العلاقة.***

 ***وتفيد هذه الدراسات التقديرية في تحسين نوعية التعليم العربي من خلال تحليل الظاهرة التربوية، ومعرفة كلفتها وطبيعتها وحدودها، والنتائج المتوقعة منها، كما تفيد هذه الدراسات في التخطيط للوقوف علي التقدم الدراسي في مراحل التعليم والموارد المتاحة والمطلوبة في ضوء الحاجات الراهنة، ومساعدة المدارس علي بلوغ الأهداف التربوية التي حددتها هذه المدارس، وفي ترتيب هذه الأهداف بحسب الكلفة المطلوبة لها وبحسب سلم الأولويات، وفي تركيز قدرات المدرسة- المادية والبشرية- علي تحسين البيئة التعليمية وفق أساليب تتلاءم مع هذه القدرات، واستعدادات المتعلمين وميولهم وأوساطهم العائلية.***

 ***كما يفيد أسلوب هذه الدراسات في الكلفة والعائد من التعليم في تقديم معلومات تساعد القائمين علي تخطيط نوعية التعليم في تحديد أي أنماط التعليم تحتاج إلي مزيد من الدعم، وفي توفير معلومات أساسية تمهد لاتخاذ قرارات بشأن إعادة النظر بالأهداف المرسومة، وبالأطر التربوية المطلوبة، وتمحيصها وتعديلها عند الاقتضاء.***

**ثانياً -الرؤى البحثية التي اعتمدت مدخل المقارنة والترابط بين الكلفة والفوائد من التعليم .**

 ***هناك دراسات وبحوث اعتمدت مدخل المقارنة والترابط بين الكلفة والفوائد من التعليم، حيث اعتمدت هذه الدراسات علي فكرة المقارنة والطريقة الارتباطية بين متغيرات "الكلفة" ومتغيرات الفوائد من التعليم للبرهان علي وجود علاقة بين "الكلفة" و"العائد" من التعليم. فمثلاً عند مقارنة جداول مرتبات الأفراد في حرفة معينة بمستويات تعليمهم، يمكن أن تستخدم في هذه المقارنات النسب المئوية والمتوسطات الحسابية ومعاملات الارتباط وغيرها من الأساليب الإحصائية المناسبة لعقد هذه المقارنات الوصفية من أجل تقديم أدلة وصفية في مدي الترابط بين الكلفة والفائدة من التعليم لدي هؤلاء الأفراد في سوق العمل والعمالة.***

 ***كما يمكن استخدام طريقة الارتباط بين زيادة النفقات التعليمية ونمو الدخل القومي لتقديم البراهين علي أن مظاهر النشاط التعليمي مثل كم التعليم ونسب استيعاب الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة مع مؤشرات مستوي النشاط الاقتصادي لها صلة علة بمعلول (سبب ونتيجة)، وفي هذه الطريقة يتم حساب العائد الاقتصادي للتعليم علي أساس إيجاد معامل ارتباط الرتب بين قيمة ما يصرف علي التعليم وبين زيادة ناتج الدخل القومي في فترات زمنية متعددة.***

 ***وهناك طريقة أخري في هذا المدخل المقارن، تعتمد علي قسمة أفراد العينة إلي مجموعتين: إحداهما أعلي في مستواها التعليمي من الأخرى، ويتم التأكد من تكافؤهما بقدر الإمكان فيما يتعلق بالسن والجنس، والذكاء العام والخبرة، والمتغير التجريبي هنا هو مستوي التعليم، وتتم المقارنة بين المجموعتين فيما يتعلق بمستوي الدخول النقدية، فإذا وُجد تحسن في هذا المستوي لأفراد المجموعة الأولي عن أفراد المجموعة الثانية فيُعزي ذلك إلي المستوي التعليمي لأفراد المجموعة الأولي.***

 ***كما يمكن أن تتم المقارنة علي فترات زمنية معينة، والدراسات هنا تختبر مدي تأثير اختلافات المستويات التعليمية علي مستويات دخول الأفراد، مقدرة بجملة دخولهم النقدية من أعمالهم، وذلك أثناء ممارستهم لحياتهم العادية. وتحاول هذه الدراسات اكتشاف درجة التغير في مستويات الدخول النقدية لهؤلاء الأفراد وعلاقتها بمستوي التعليم وكلفته بينهم.***

 ***وتوجد طريقة أخري للمقارنة بين الكلفة والفوائد في مجال التعليم، وتتلخص هذه الطريقة في تقسيم الأفراد الملتحقين بوظائف حديثة لدي الشركات الإنتاجية إلي مجموعات حسب مستوياتهم التعليمية، وتتم مقارنة دخول هؤلاء الأفراد بمستوياتهم التعليمية، وبعد عام أو عامين من التحاق هؤلاء الأفراد بالعمل، تتم مقارنة دخول هؤلاء الأفراد الحالية بدخولهم وقت التعيين، وتتم استنتاجات مدي إسهامات المؤهلات التعليمية وكلفة اكتسابها في تحسين مستوي دخول هؤلاء الأفراد.***

 ***ومن الدراسات التي أجريت في هذا المجال دراسة (Lydon,1990,*pp.33-38*) وفيها أوجد معامل الارتباط بين دخول خريجي التعليم العالي والكليات وبين نصيب الفرد من الدخل القومي خلال الفترة من 1940 إلي 1988 بالولايات المتحدة الأمريكية. وأظهرت هذه الدراسة زيادة أرباح خريجي الكليات والتعليم العالي من ناتج الدخل القومي كلما زادت سنوات التعليم وسنوات الخبرة المهنية.***

 ***كما أجري(Becker and Darell,1992)دراسة ارتباطية شاملة بين مستوي تعليم الفرد وبين مستوي الدخل ومعدل الزيادة فيه في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأجريت هذه الدراسة علي الخريجين من الذكور في عمر (25-34 سنة) وقد أوضحت هذه الدراسة زيادة معدل الدخول لخريجي التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية عنها في اليابان.***

 ***وقدم (* رونالد إيرنبرج، روبرت سميث ، 1994) *أمثلة عديدة لهذه الطرائق المقارنة بين الكلفة والفائدة في مجال التعليم، حيث أوضحت هذه الدراسات مدي نفعية التعليم في تحديد مستوي الأجور بين العمال في الولايات المتحدة الأمريكية، وأظهرت هذه الدراسات الربح الناشئ عن الاستثمار في التعليم.***

 ***ومن بين الدراسات التي اعتمدت مدخل المقارنة بين الكلفة والفوائد في مجال التعليم دراسات (غنيمة ، 1996م) التي حملت عناوينها: القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي ، والقيمة الاقتصادية للحلقة الأولي من التعليم الأساسي، والقيمة الاقتصادية للحلقة الثانية من التعليم الأساسي (بين فلسفة التخطيط وسياسة التطوير)، والسياسات التعليمية المحلية والتحديات المجتمعية وأثرها علي مستقبل القيمة الاقتصادية للتعليم الثانوي العام والجامعي. وقد قارنت هذه الدراسات بين نسب ميزانية التعليم قياساً إلي ميزانية الإنتاج القومي، وحجم الإنفاق "الكلفة" علي المستويات التعليمية المختلفة- وبين نسب الخريجيين من الأنظمة والمراحل التعليمية المختلفة. أيضاً لم تتعقب هذه الدراسات علاقات التفاعل بين التعليم وبين كل من مدخلات العمل، ورأس المال، ومستوي النشاط الاقتصادي والاجتماعي، واعتمدت مثل هذه الدراسات علي المقارنات الوصفية بين الكلفة والأرباح، وهذه نتائجها غير دقيقة في تقدير العلاقة بين الدخول النقدية للأفراد وكلفة التعليم. ويلاحظ أيضاً في بعض هذه الدراسات شمولية مفهوم العائد الاقتصادي من التعليم، مع إغفال التحديد لجوانب الكلفة والعائد في مجال التعليم.***

 ***ويمكن أن تفيد نتائج هذه الدراسات في تحسين نوعية التعليم العربي عن طريق المعلومات والبيانات التي تقدمها هذه الدراسات إلي السلطات التربوية المختصة والخاصة بتوزيع الموارد المخصصة لأنماط التعليم توزيعاً رشيداً، بحيث تتاح لهذه الأنماط التعليمية إمكانية ضمان الشروط المثلي للتعليم وكلفة توفيرها من عاملين ومنشآت وتجهيزات ومعدات ومعلومات وأفكار تسهم في التحسين التربوي، إلي جانب كيفية استثمار الموارد المالية المتاحة للتعليم بما يؤدي إلي تحسين العملية التعليمية في المجتمع العربي.***

***وتسهم نتائج هذه الدراسات الارتباطية أيضاً في تقييم مردود النظام التعليمي العربي من خلال تقدير معدلات القيد والنجاح والكلفة إلي جانب تقدير معدلات المواظبة والنظام والانضباط المدرسي وتقييم الفعالية التربوية لمدرسة ما- أي إنتاجيتها مقاسة بكمية المعارف التي اكتسبها التلاميذ والكلفة التعليمية لهذه الإنتاجية.***

***وإلي جانب ذلك ربما تفيد هذه الدراسات المخطط التعليمي في المجتمع العربي في أنشطة تعليمية أخري، لعل منها إمداد المخطط التعليمي بإطار لفحص تكلفة التعليم، ومقارنتها بالزيادة في دخول القوي العاملة المتعلمة. ولقد أُهمل هذا الإطار في بعض الخطط التعليمية التي وضعت علي أساس مدخل تخطيط التعليم وفقاً للاحتياجات من القوي العاملة، وكذا مدخل الطلب الاجتماعي. وقد تقترح نتائج مثل هذه الدراسات طرقاً لزيادة إنتاجية التعليم، إما بواسطة زيادة العائد، أو بواسطة تخفيض تكلفته، أو الاثنين معاً ( عابدين ، 2000، ص 123).***

**ثالثاً-الرؤى البحثية التي اعتمدت مدخل تحليل الكلفة والمنفعة من التعليم.**

 ***استخدمت دراسات أسلوب تحليل الكلفة والمنفعة Cost-Benefit Analysis في المقارنة بين كلفة التعليم والمنفعة النقدية المتوقعة في المستقبل، سواء علي مستوي الفرد أو المجتمع، وفي مراحل التعليم المختلفة وأنواعه المتعددة للوصول إلي معدل العائد من التعليم (The Rate of Return to Education). ويقوم هذا الأسلوب علي افتراض أن التعليم ينتج منفعة مادية مباشرة يمكن قياسها بالنسبة للفرد وبالنسبة للمجتمع، وأن هذا التعليم يتكلف نفقات متعددة يمكن أيضاً قياسها. وقوام هذا الأسلوب المقارنة بين أرباح الأفراد وبين كلفة تعليمهم ، ومن ثم الحصول علي معدل مردود التعليم عن طريق استخراج العلاقة بين الدخول وكل النفقات التي يدفعها الفرد أو المجتمع بما في ذلك المكاسب الضائعة والتي تتمثل في المكاسب التي كانت ربما تأتي لو أن هذه النقود قد صرفت في مجال استثماري آخر .***

 ***وهكذا اهتمت نوعية مثل هذه الدراسات بمقارنة عوائد التعليم مقاسة بالدخول والأرباح التي اكتسبها الفرد خلال حياته العملية بتكاليف تعليمية أو نفقات التعليم وصولاً إلي تحليل معدل الكلفة والعائد في مجال التعليم. وجوهر هذا المدخل البحثي أنه يتعامل مع الاستثمار في التعليم كتعامل رجال الأعمال مع الأموال التي تستثمر في أي مشروع استثماري، حيث يعبر عن العلاقة بين الفوائد المتراكمة خلال فترة زمنية معينة والناجمة عن العملية التعليمية من جهة، والمدخلات التي تم استخدامها في فترة سابقة بواسطة نظام التعليم من جهة ثانية "بالإنتاجية الخارجية". وبناءً علي ذلك يمكن التعبير عن هذه الإنتاجية الخارجية بواسطة معدل الكلفة والعائد لنظام تعليمي ما .***

 ***وأهم طرائق هذا المدخل البحثي في تحليل معدل الكلفة والعائد هي طريقة القيمة الصافية، وطريقة معدل الربح الداخلي ، أما طريقة القيمة الصافية فتهتم بالمكاسب والنفقات المستقبلية بعد إخضاعها لمعدل خصم ملائم، ومعدل الخصم هذا هو معدل الفائدة التي يجب علي الحكومة دفعها إذا اقترضت الأموال في البداية لاستثمارها في رأس المال البشري. وأما طريقة معدل الربح الداخلي فتعتمد علي حساب معدل الخصم، ويؤدي معدل الخصم إلي أن تكون قيمة الكلفة مساوية لقيمة الفائدة، ومعدل الخصم هذا يسمي "معدل الربح الداخلي"، فإذا زاد معدل الربح الداخلي علي معدل الخصم كان المشروع مربحاً.***

 ***وقد اعتمدت دراسات الكلفة- المنفعة السابق الإشارة إليها علي بيانات تفصيلية عن الكلفة والعائد المتوقع من التعليم. ويمثل الحصول علي مثل هذه البيانات، خاصة في الدول النامية، مشكلة حيث يفترض معرفة جملة دخول الأفراد طوال حياتهم، وكل النفقات التي دفعها الفرد والمجتمع، بما في ذلك المكاسب الضائعة من أجل حساب معدل العائد من التعليم. وهذا أمر تنقصه الدقة في المجتمعات التي يعاني خريجو التعليم فيها من بطالة واضحة- مما يؤثر علي دقة هذه الحسابات.***

 ***وركزت هذه الدراسات السابقة علي حساب العوائد النقدية (Monetary Returns) من التعليم ومدي نفعيته في تحديد مستوي الدخول المتوقعة. كما أن حسابات الدخول المتوقعة في المستقبل علي أساس واقع الدخول الحالية أمر تنقصه الدقة أيضاً، فالدخول المستقبلية تتعرض لتغيرات سريعة ومتلاحقة نتيجة حزمة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية والقومية والمجتمعية. ولعل تجربة الهزات العنيفة السريعة والمتلاحقة في تزايد معدلات الدخول النقدية للقوي البشرية العاملة في بعض المجتمعات العربية نتيجة لضرورات الإصلاح الاقتصادي فيها، وعلي الجانب الآخر انحدار معدلات الدخول وتناقص قيمتها للقوي البشرية العاملة في البعض الآخر من هذه المجتمعات العربية يجعل هذه الدراسة تفترض- بقدر غير يسير من الشك- في جدوى هذا المدخل البحثي وقدرته علي الاستدلال بمعدل العائد من التعليم، إضافة إلي القصور الواضح لهذا المدخل البحثي في تفسير العلاقة بين الكلفة والعائد الاجتماعي والنفسي في مجال التعليم.***

 ***ويمكن أن تفيد هذه الدراسات في الكلفة ومعدل العائد في تحسين نوعية التعليم في المجتمع العربي من خلال إظهار دور التربية في التنمية الاقتصادية ومن خلال استخدام نتائج هذه الدراسات كمدخل لتخطيط التعليم، حيث يتم حساب القيم الصافية لأي برنامج تعليمي- أي قيم الربح والخسارة المالية المتوقعة في المستقبل، وبناءً عليه تخصص الموارد المالية لأنماط التعليم التي تزيد فيها الفوائد المعدلة عن الكلفة المادية لها. كما أن المشاريع أو المراحل التعليمية التي تحظي بالأفضلية في التمويل، هي التي تحقق قيماً صافية موجبة، أي تزداد أيضاً منافعها الحالية عن تكاليفها الحالية،وكلما زادت القيمة الصافية الموجبة كان أفضل. إضافة إلي أن المشاريع أو المراحل التعليمية التي تحظي بالأفضلية في التمويل هي التي تحقق قيماً لمعدل العائد تزيد عادة عن القيمة المحددة لقيم معدل العائد من المشاريع الاستثمارية الأخرى . كما يستخدم معدل العائد من التعليم في عمل مقارنات مهمة منها المقارنة بين مراحل التعليم وأنواعه المختلفة بالنسبة لمعدل العائد، ومقارنة معدل العائد من التعليم ككل بنظيره من المشروعات الاستثمارية الأخرى داخل البلد الواحد،ومقارنة معدل العائد الاجتماعي من التعليم في دولة ما بنظيره في دولة أخري. وهذه المقارنات وغيرها من شأنها المساعدة في توزيع ميزانية التعليم علي مراحل التعليم وأنواعه، أو توزيع الميزانية العامة للدولة علي مجالات الاستثمار المختلفة ومنها التخطيط لنوعية التعليم. وربما تؤثر هذه المقارنات في اختيار الأفراد لنوع معين من التعليم، الأمر الذي يعكس العلاقة بين هذه الدراسات ونتائجها ومدخل الطلب الاجتماعي من التعليم ( عابدين ، 2000، ص ص 123- 124) .***

***رابعاً-* الرؤى البحثية التي اعتمدت مدخل تحليل الكلفة والفعالية من التعليم**

 ***هناك دراسات وبحوث اعتمدت مدخل تحليل الكلفة والفعالية في التعليم، حيث يستهدف مدخل تحليل الكلفة والفعالية Cost-Effectiveness Analysis الحصول علي أفضل خريج مقارنة بفعالية عمله، وبما أنها فعالية ترتبط بتكلفة التعليم فإنه يمكن أن تعرف "بفعالية الكلفة"، كما أن الفعالية الداخلية لنظام التعليم يمكن التعبير عنها بواسطة "معدل الكلفة والفعالية"، أو معدل الكلفة والكفاية .***

 ***وقد تغيرت النظرة إلي التعليم من كونه قوة إنتاجية ذات عائد إلي اعتباره عنصر ضمن منظومة عناصر تسهم في إعداد كفايات العمل في سوق العمالة. ومن ثَمَّ بدأت النظرة تتغير من ربط التعليم بالدخل إلي ربطة بمخرجاته من حيث كفاءاتهم أي مهاراتهم الأساسية والأكاديمية في العمل.***

 ***وقد يستخدم هذا المدخل البحثي عندما يتعذر قياس المخرج بوحدات نقدية، كما أن مدخل تحليل الكلفة- الفعالية يقارن بين عدة فعاليات، فهو يهدف إجمالاً إلي إعداد بيان دقيق بالتكلفة أو التضحيات، وكذا الفوائد المتضمنة في كل القرارات البديلة، من أجل السماح عادة باختيار البديل الذي يقدم أكبر فائدة صافية .***

 ***هذا والعلاقة بين التعليم وكفايات العمل لا تأخذ نمطاً واحداً، بل أنماطاً مختلفة في ضوء تمايز القطاعات الإنتاجية، ففي بعض قطاعات الإنتاج يؤثر التعليم مباشرة في تحسين الكفاية الإنتاجية للفرد، وفي قطاعات إنتاجية أخري تنبع أهمية التعليم في كونه عنصراً هاماً في تحسين الكفاية المهنية للفرد، والكفاية المهنية هي التي تحدد بدورها الكفاية الإنتاجية له.***

 ***وهكذا فمن المفترض أن التعليم ينتج ربحية لكل من الأفراد والمجتمع علي السواء، فمن ناحية المجتمع فإن التعليم يفترض فيه القدرة علي تزويد القطاعات الإنتاجية بأفراد قد تم إكسابهم كفايات العمل المناسبة،ومن ناحية الفرد يفترض أن التعليم قد أسهم في تأهيله لسوق العمل ولفرصه المفتوحة أمام جميع الأفراد .***

 **ويمكن أن تفيد دراسات هذا المحور في العلاقة بين الكلفة والفعالية في تحسين نوعية التعليم العربي من حيث مجاراة التربية والتعليم التقدم العلمي والتكنولوجي، وأن تأخذ برامجها المهنية التغيرات المعاصرة في القرن الحادي والعشرين، وما يصاحبها من تطور المعارف والمهارات في المهن الحالية. فتخطيط نوعية التعليم يجب أن يقوم على تقدير دقيق لمهارات المهن في ضوء المؤشرات السائدة عالمياً في سوق العمل والعمالة حتى يمكن للمجتمع ملاحقة تطور الأعمال والمهن في المجتمع. كما أن القرارات التربوية التي تتخذ وفقاً لنتائج دراسات تحليل الكلفة والفعالية تتسم غالباً بالأهمية القصوى، لارتباطها بإصلاح أنشطة التربية والتعليم في المجتمع العربي.**

 **خامساً- الرؤى البحثية التي اعتمدت مدخل النماذج والدوال الرياضية في تقدير علاقات الكلفة بالعائد في مجال التعليم. تعتبر النماذج والدوال الرياضية أساليب رياضية كمية تستخدم في تحديد أفضل استخدام للموارد المحدودة للمنظمة مما يساعد متخذي القرارات في تحديد أفضل تخصيص لهذه الموارد بهدف تحقيق أكبر منفعة ممكنة للمنظمة وخاصة في ظل ندرة الموارد (إبراهيم ، 2009م ). وتستخدم هذه النماذج والدوال الرياضية – كبحوث عمليات- في الاستدلال علي العلاقات المتبادلة بين الكلفة والعائد المتوقع من التعليم، وهذا يفيد بدوره في التخطيط لتحسين نوعية التعليم وفقاً لهذا المعدل من العائد المتوقع منه. كما تؤدى هذه النماذج والدوال الرياضية أدواراً هامة في الاستدلال علي كلفة الطلاب، في ضوء تمايز المراحل التعليمية، الأمر الذي يسهم في تجويد إعداد الخطط التعليمية، والتي تؤدى بدورها إلى توفير مستوى تعليمي جيد لهؤلاء الطلاب. أيضاً تلعب هذه النماذج والدوال الرياضية أدواراً بارزة في التخطيط لتوفير الكلفة المطلوبة لنوع ما من أنواع التعليم في ضوء الاحتياجات الفعلية من القوى البشرية المتعلمة والقادرة على ممارسة الأعمال المهارية المطلوبة في سوق العمل. *وتستخدم هذه النماذج والدوال الرياضية عدة طرائق إحصائية في تحديد العلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم. ومن بين هذه الطرق الإحصائية المستخدمة في هذا المجال طريقة العامل المتبقى (Residual Factor) لتحديد نسبة إسهام التعليم في نمو الدخل القومي، وطريقة دالة الإنتاج (Production Function) في قياس العلاقة بين التعليم وجوانب أو منبئات النمو الاقتصادي، وطريقة تحليل الانحدار متعدد المتغيرات Multivariate Regression Analysis حيث تستخدم هذه الطريقة منطق الدراسة التجريبية في إقامة علاقات سببية، وتستغني عن أسلوب الدراسات القبلية والبعدية، وكذلك عن أسلوب الدراسات التجريبية والتتبعية، فاستخلاص السبب المحتمل للظاهرة التي تدرس يتم بالتحكم في البيانات، وليس التحكم في الأفراد الذين تجرى عليهم الدراسة. وقد استندت دراسات عديدة في قياس الكلفة والعائد في مجال التعليم إلى طريقة "العامل المتبقي" الذي يستند بدوره إلى مفهوم دالة الإنتاج Production Function لتحديد مدى إسهام التعليم في النمو الاقتصادي لمجتمع ما.***

 ***وقد حاول الباحثون قياس نسب الزيادة في الناتج القومي الإجمالي لبلد من البلدان خلال حقبة من الزمن التي يمكن إرجاعها إلى المدخلات التقليدية أو بعضها، مثل: العمل وتنظيماته ورأس المال والثروات الطبيعية، واعتبار “العامل المتبقي” نتيجة للتحسينات التي طرأت على القوى العاملة من حيث الكيف بسبب التعليم، وبسبب الاختراعات الجديدة والتكنولوجيا والتقدم المعرفي الذي له صلة وثيقة بالتعليم.***

 ***وتواجه مثل هذه الأنواع من الدراسات مشكلات متعددة منها مشكلة جودة البيانات، فالعلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم يتم تمحيصها عن طريق التحكم في البيانات بدلاً من التحكم في الأفراد الذين تجرى عليهم الدراسة. والمشكلة الثانية في هذا المدخل البحثي تتعلق بالتفاعلات بين مفاهيم الكلفة والتي تنبئ بالعائد في مجال التعليم، الأمر الذي يؤثر على طبيعة نتائج هذه الدراسات. فإذا كانت الكلفة التعليمية مرتبطة ارتباطاً قوياً بمتغير مستقل ثان مثل نوع المدرسة أو المستوى التعليمي لها فإن ترتيب إدخال هذه المتغيرات سوف يؤثر في نتائج الدالة الرياضية المفترض أنها قادرة على الاستدلال بعوائد هذه المتغيرات المستقلة. فالمتغير الذي سيدخل في التحليل متعدد الانحدار أولاً تتضخم عوائده، على حساب تقليل عائد أو عوائد المتغير أو المتغيرات المستقلة الأخرى التي أدخلت ثانياً في تحليل نتائج هذه الدوال الرياضية. ويمكن أن تفيد هذه النماذج والدوال الرياضية في الاستدلال بالكلفة والعائد المتوقع من التعليم، وهذا يفيد بدوره في التخطيط لتحسين نوعية التعليم العربي وفقاً لهذا المعدل من العائد المتوقع منه. كما تؤدى هذه النماذج والدوال الرياضية أدواراً هامة في الاستدلال بكلفة الطلاب، في ضوء تمايز المراحل التعليمية، الأمر الذي يسهم في تجويد إعداد الخطط التعليمية، والتي تؤدى بدورها إلى توفير مستوى تعليمي جيد لهؤلاء الطلاب. أيضاً تلعب هذه النماذج والدوال الرياضية أدواراً بارزة في التخطيط لتوفير الكلفة المطلوبة لنوع ما من أنواع التعليم في ضوء الاحتياجات الفعلية من القوى البشرية المتعلمة والقادرة على ممارسة الأعمال المهارية المطلوبة في سوق العمل.*وهناك بعض الأمور الهامة، التي ما زالت تحتاج لمزيد من التركيز العلمي، بهدف المساهمة في تطوير بحوث هذا الميدان، ولعل من أبرزها تضافر الجهود من أجل تحديد المدخلات التربوية وتصنيفها وقياسها بكل أنواعها،وكذلك المخرجات التربوية القريبة منها والبعيدة. ولعل تركيزاً إضافياً يجب أن يُعطى لعوامل مثل تلك التي تتعلق بكفاءة المعلم وإنتاجيته وما يتصل بهما من مؤثرات، وكذلك العوامل الأسرية والاجتماعية التي تتصل بالمدرسة والنظام التعليمي بشكل أو بآخر ، فضلاً عن أثر كل ذلك في المخرجات التربوية. وما زال الميدان يحتاج لمزيد من التركيز في جوانب تتعلق بتحديد المخرجات غير المعرفية للتربية وقياسها ( عابدين 2000،ص ص 287- 288** ) .

**سادساُ- الرؤى البحثية التي اعتمدت مدخل علاقات الكلفة بالعائد من خلال وسيط "الجودة" في مجال التعليم.**

 **إن مفهوم الجودة في التعليم يتعلق بكافة السمات والخواص التي تتعلق بالمجال التعليمي والتي تظهر مدي التفوق والإنجاز للنتائج المراد تحقيقها وهي ترجمة لاحتياجات ولتوقعات الطلاب من خصائص محددة تكون أساساً لتعميم الخدمة التعليمية وتقديمها للطلاب بما يوافق هذه التطلعات والتوقعات بين هؤلاء الطلاب ( الرشيد : 1995 ) .**

 *ويرتبط مدخل الجودة- في بعض الأطروحات الفكرية- بالعلاقة بين الكلفة والعائد في مجال التعليم، حيث ينظر إلى الكلفة في مجال التعليم كمنبئ جيد في جودة التعليم. وقد ذهب (Bock and Timmes, 1991) إلى ربط الكلفة بمستوى الجودة في معاهد التعليم عن بعد في هونج كونج. وهناك اعتقاد بأن تزايد معدل الكلفة لكل طالب يكفل جودة المدخلات، التي تكفل بدورها جودة التعليم ككل، ومن هنا يقيسون الجودة بدلالة كلفة المدخلات.*

 ***وقد طورت جامعة كاليفورنيا (California State University,1995) مجموعة نماذج في الكلفة والعائد في مجال التعليم ليقوم باستخدامها صانعو القرارات التعليمية،ومن بين هذه النماذج نموذج الجودة في مجال التعليم والكلفة المباشرة وغير المباشرة لتحقيق هذه الجودة وكلفة تطبيق التقنيات بما يؤدى إلى جودة مخرجات التعليم، والتي تؤدى بدورها إلى عائد مجزى من التعليم.فالجودة وسيلة لإثراء العائد، وتشكل في منظورها الشمولي حلقة وسيطة بين الكلفة والعائد: فمن ناحية رفع معدلات الجودة في مجال التعليم فهذا ما يؤدى عادة إلى كلفة زائدة، ومحاولات رفع الجودة عادة ما تؤدى إلى رفع العائد في مجال التعليم. ومن ناحية أخرى فإن تحسين الجودة يجب النظر إليه من منظور شمولى، فكلفة الطالب تؤخذ في الحسبان جنباً إلى جنب مع المؤشرات الأخرى للجودة مثل برامج تدريب المعلمين والتقنيات وكثافة الفصول وغيرها، فهذه كلها يعبر عنها بكلفة.***

***وتشير نتائج الدراسات المتاحة في هذا المجال إلى أن جودة المؤسسات التعليمية تؤثر إيجابياً في الدخول الحياتية، بعد فترة زمنية معينة، أكثر من تأثيرها في الدخول التي تأتى مباشرة بعد دخول خريج المؤسسة التعليمية الحياة العملية وسوق العمل في المجتمع. كما أن الجودة في مجال التعليم والتدريب يمكن اعتبارها عملية مربحة لأي نظام تعليمي أو لأي مؤسسة تدريبية، فعوائد الجودة من التعليم تظهر في زيادة المكاسب الحياتية، إذ إن جودة المؤسسات التعليمية لها تأثيراتها في المكاسب الحياتية لخريجيها (Solomon, 1987).***

 ***ويؤخذ على مجموعة هذه الدراسات النظرة إلى "جودة" المؤسسات التعليمية بدلالة الكلفة في مجال التعليم، فجودة التعليم تعتمد على عدة مؤشرات تعليمية واقتصادية وسياسية واجتماعية، كما تعتمد على عدة خصائص وتفاعلات داخل النظام التعليمي وخارجه. وبناءً عليه يجب اقتران "جودة" أي مؤسسة تعليمية بمؤشرات خاصة بالمعلم، وبالمتعلم وبيئته وظروفه المحيطة به، وبالإمكانات والتنظيمات المدرسية والمجتمعية وغيرها كثير.***

 ***وتسهم هذه الدراسات ومدخلاتها البحثية في تحسين نوعية التعليم العربي من خلال تحديد الاحتياجات الفعلية من معلمين أكفاء، ومبان، وإمكانات مادية أخرى وغيرها من العوامل المؤثرة في رفع مستويات الجودة في التعليم. وهناك العديد من السمات والخصائص المرتبطة بالتعليم ذي النوعية الجديدة،وهذه السمات والخصائص تفيد في المساعدة في التخطيط لتحسين نوعية التعليم في المجتمع العربي المتصف بالجودة العالية، فالعبرة في هذا الأمر في كيفية توظيف مثل هذه السمات والخصائص التعليمية من أجل الحصول على مردود تعليمي جيد.***

 ***كما تفيد نتائج هذه البحوث في الكلفة والجودة والعائد التعليمي في التخطيط لتنمية الاستعدادات المعرفية والانفعالية، وفي عوامل التقدم في التحصيل الدراسي، وفي التنمية المهنية لدى الطلاب.*
 وفي التعليم العام يبدو أن عدم القدرة على مقابلة كلفة الجودة في مر احل التعليم يعد دافعاً رئيسياً لمشاركة المنازل في كلفة التعليم، علاوة على المبررات التي تساق لغرض تحسين مستوى كفاءة التعليم وزيادة درجة المثالية في استغلال الموارد ومستوى المساواة. وقد أوردت دراسة (الجابري ، 2005م حجة تبرز مدي احتياج التعليم لموارد إضافية فوق الموارد الحكومية نتيجة الضغط على الحكومات لتعميم التعليم وللارتفاع بمستوى جودته من خلال استثمار المزيد من الموارد، في الوقت الذي تتحمل فيه المنازل الكلفة الفردية التي ترتفع كثيراً حتى في غياب صيغ المشاركة المعلنة.**